ACJ AMERICAN CENTER FOR JUSTICE

الهروب إلى الموت

تقرير حقوقي يسلط الضوء على الإنتهاكات التي يواجهها
المهاجرين الأفارقة على طريق الهجرة الشرقي

صادر عن المركز الأمريكي للعدالة (ACJ)

ديسمبر 2025

الهروب إلى الموت

تقرير حقوقي يسلط الضوء على الإنتهاكات التي يواجهها
المهاجرين الأفارقة على طريق الهجرة الشرقي

إعداد فريق المركز باليمن
المقابلات والزيارات الميدانية
لؤي العزعزي

صادر عن المركز الأمريكي للعدالة **(ACJ)**

ديسمبر 2025

المحتويات

مقدمة 4

منهجية التقرير 5

موقف اليمن من اتفاقية اللجوء..... 6

الحروب الأهلية وتداعياتها على الهجرة غير الشرعية 7

بداية الطريق 8

اليمن بلد ترانزيت 9

مخيمات خالية من الدعم والإسناد 11

دور المنظمات الدولية تجاه اللاجئين والمهاجرين الأفارقة 13

دور الحكومة اليمنية والتبعات التي تتحملها نتيجة الهجرة غير الشرعية 14

شبكات التهريب والاتجار بالبشر..... 16

المقابلات والنزول الميداني 18

الانتهاكات التي يتعرض لها المهاجرين..... 24

1. الاستغلال الجنسي للفتيات والنساء..... 25
2. التعذيب والقتل وسوء المعاملة 25
3. الابتزاز المالي 26
4. الاعتقال والاختطاف والاحتجاز في ظروف سيئة..... 27
5. المخاطر الغير مباشرة 27

النتائج 32

التوصيات 33

مقدمة :

منذ سنوات عدة تحولت اليمن إلى ممر رئيسي للهجرة غير الشرعية من دول القرن الأفريقي متوجهة لدول الخليج العربي، التي تعتبر ملاذًا للأفارقة الفارين من الصراعات المسلحة والتدهور الاقتصادي في بلدانهم، يقذف العديد من الأفارقة بذاتهم إلى المجهول آملين في العثور على مصدر رزق يؤمن لهم العيش الكريم ويُعيل من تبقى من أسرهم الذين نجوا من الفاقة والعوز ونيران الحرب الأهلية بين قوميات مختلفة كقومية التيغراي المسيحية والأرومو المسلمة، والتي تعكس أسباب الصراع التي فروا منها إلى اليمن البلد الذي أصبح ملجئًا ومحطة ترانزيت للمهاجرين الأفارقة.

يُعد طريق الهجرة الشرقي أحد الطرق الرئيسية للهجرة الغير مشروعة في العالم الذي يمتد من القرن الأفريقي(غالباً من إثيوبيا والصومال)عبر البحر الأحمر للوصول إلى دول الخليج مروراً باليمن (بلد الترانزيت) هرباً من الصراعات والكوارث الطبيعية وانعدام الآفاق الاقتصادية في وطنهم، ومع ذلك يواجه المهاجرون الأفارقة الذين يسلكون هذا الطريق صنوف مختلفة من الانتهاكات كالاستغلال والابتزاز المالي والجنسي والقتل والتعذيب والإتجار بالبشر وسوء المعاملة وغيرها من الانتهاكات.

بعد وصول المهاجرين إلى سواحل اليمن، ينقسمون إلى فئتين ، الفئة الأولى من يقومون بالتنسيق مع عصابات التهريب التي تعمل على إيصالهم إلى دول الخليج، والفئة الثانية من يستقر في اليمن كبلد لجوء، بعد أن يتقدم بطلب عبر المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، وجزء منهم ينضم للتجمعات العشوائية للاجئين في المدن اليمنية دون اكتساب صفة لجوء رسمي.

يهدف المركز الأمريكي للعدالة (ACJ) في هذا التقرير إلى تسليط الضوء على معاناة المهاجرين واللاجئين الأفارقة، مع التركيز بشكل أكبر على فئة المهاجرين، وبيان ما يتعرضون له من انتهاكات مروعة على طريق هجرتهم غير الشرعية وتشكيل استجابة دولية منسقة وعاجلة لحماية حقوق المهاجرين.

منهجية التقرير:

يستند هذا التقرير إلى معلومات تم رصدها وتوثيقها وتحليلها من قبل فريق المركز الذي أجرى عدة زيارات ميدانية لمخيمات وتجمعات المهاجرين واللاجئين في محافظات جنوب ووسط اليمن، وثّق من خلالها شهادات مباشرة لناجين من الانتهاكات، كما التقى مسؤولون محليون معنيون بحقوق المهاجرين، وتم تحليل العديد من مقاطع الصور والفيديوهات التي توثق جزء من تلك الانتهاكات بعد التأكد من مصادرها، بالإضافة إلى معلومات موثقة حصل عليها المركز الأمريكي للعدالة من مصادره الميدانية الموثوقة

موقف الحكومة اليمنية من اتفاقية اللاجئين

انضمت اليمن للاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين التي تم اعتمادها من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في 28/يوليو/1951 وبدأ نفاذها في 22/ابريل/1954 وكذلك برتوكولها لعام 1967 وكان تاريخ انضمام اليمن للاتفاقية 18/يناير/1980 كما صدّقت على البرتكول الخاص بوضع اللاجئين بنفس التاريخ، ويُعد اليمن البلد الوحيد في شبه الجزيرة العربية الذي وقع على هذه الاتفاقية، لكن مع ذلك لم تصدر قوانين وطنية متكاملة تحمي حقوق اللاجئين وفق نصوص الاتفاقية بشكل كامل، حيث تستضيف اليمن ما يزيد عن مائتي ألف لاجئ معظمهم من الصومال وإثيوبيا. حيث يترتب على الحكومة اليمنية بموجب الاتفاقية التزامات رئيسية تجاه اللاجئين منها (الحماية وعدم الإعادة القسرية، توفير الحقوق الأساسية للاجئ بما في ذلك الحق في الحياة والحق في الحرية والحق في العمل والحق في التعليم والرعاية الصحية). ويكتسب اللاجئ صفة اللجوء والحماية في اليمن بالتسجيل لدى مكتب المفوضية السامية لشؤون اللاجئين(UNHCR) فهو المسؤول عن تسجيل اللاجئين ومنحهم الحماية القانونية، ويحصل اللاجئ على وثيقة حماية مؤقتة من المفوضية، تستخدم عادة للحصول على المساعدات الإنسانية أو الرعاية الصحية، إذ أن الدولة لا تمتلك آليات تسجيل رسمية خاصة باللاجئين.

الحروب الأهلية في اثيوبيا وتداعياتها على المهاجرين

اثيوبيا دولة متعددة القوميات، تضم أكثر من(80) مجموعة عرقية، أهمها الأورمو ويشكلون حوالي 35 % من السكان، الامهرا 25 %، التيغراي6 % إضافة إلى الصوماليين والعفر وغيرهم. عانت إثيوبيا من ويلات حروب أهلية استمرت لسنوات طويلة تغذيها الإنقسامات العرقية والسياسية بالدرجة الأولى ثم تأتي العوامل الدينية كأسباب ثانوية، دفعت هذه الظروف القاسية أعدادًا كبيرة من شبابها وشاباتها إلى البحث عن ملاذ آمن وحياة كريمة، حيث كانت اليمن محطة عبور رئيسية في رحلتهم نحو المملكة العربية السعودية ودول الخليج ، ومع الأسف امتدت تداعيات هذه الصراعات الداخلية التي أجبرتهم على النزوح لتلقي بظلالها على واقعهم الجديد في اليمن ، حيث وثق فريق المركز حوادث انتقام متبادل بين أبناء قوميات الأورومو المسلمين والتيغراي والأمهرا المسيحيين، ما يعكس استمرار حالة الاستقطاب حتى في بيئة اللجوء.

بتأريخ 9/سبتمبر/2023 تصاعدت حدة التوترات لتتحول إلى مواجهات دامية، ففي منطقة الهاشمي بالعاصمة المؤقتة عدن، اندلعت معركة بالأسلحة البيضاء بين أفراد من هاتين القوميتين أسفرت عن وقوع قتيلين وإصابة العشرات من الجانبين، وقد وقعت هذه الأحداث المؤسفة على مرأى ومسمع من الجميع دون أي تدخل فعال لوقف العنف أو احتواء تداعياته، وعندما اتسعت رقعة الفوضى الناتجة عن هذا الصراع لتصل إلى سكان المدينة، تحركت القوات الأمنية بشكل أساسي لقمع جميع الأطراف، مما أدى إلى فرض حالة من التضييق والقمع استمرت لأيام وطالت عدد كبير من اللاجئين المقيمين في المنطقة بشكل عام.

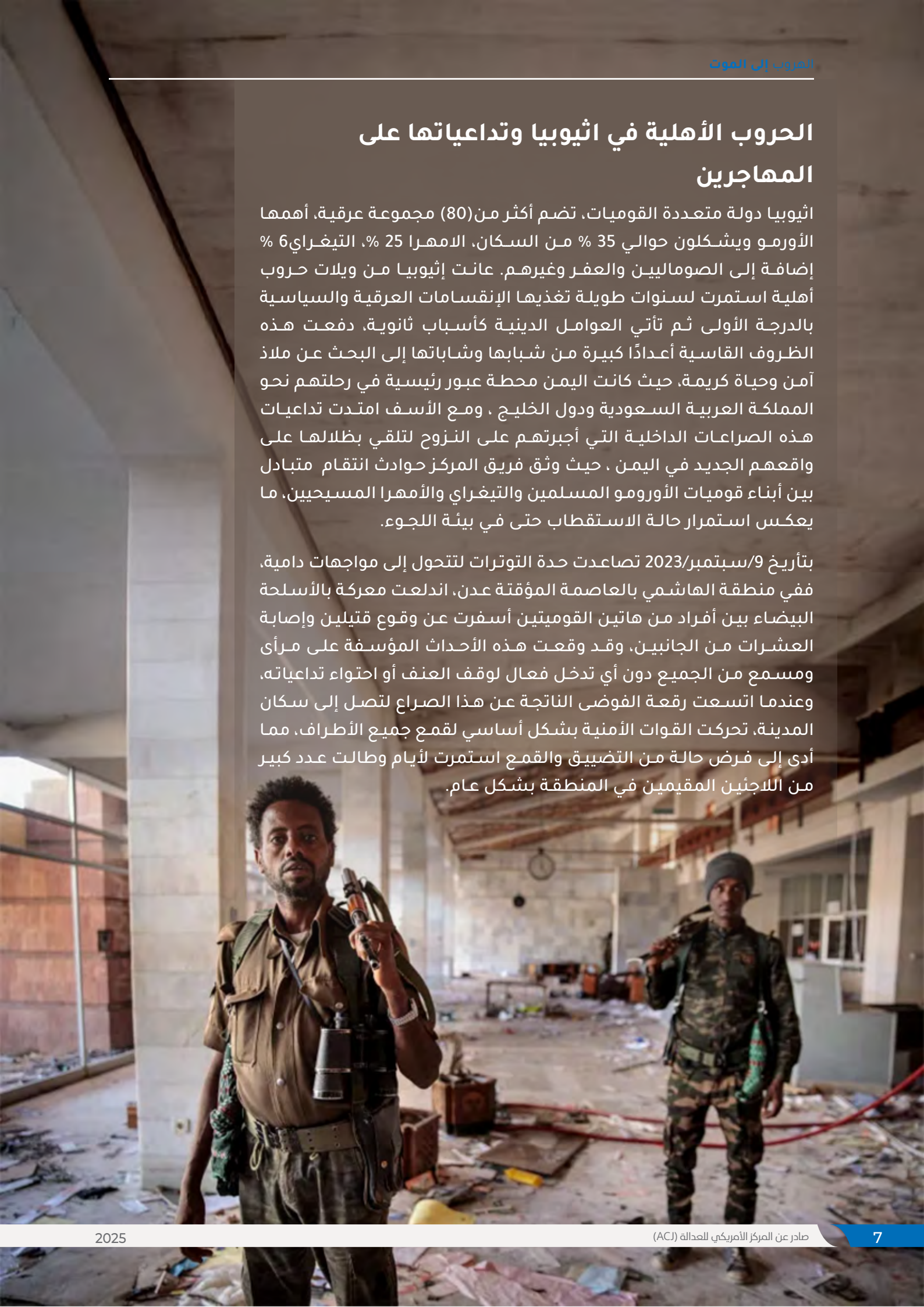

بداية الطريق

يغادر المهاجرون الأفارقة عادةً البلدان الساحلية في جيبوتي والصومال، ويستقلون القوارب عبر البحر الأحمر وخليج عدن للوصول إلى اليمن، ويلجئون إلى الهجرة لأسباب اقتصادية مثل الهروب من الحرب في بلدانهم وقلة فرص العمل، ينحدر أغلب المهاجرين بما نسبته (89)% من إثيوبيا و11)% من الصومال.

تعمل عصابات التهريب والاتجار بالبشر على طول الطريق من إثيوبيا والصومال والبحر الأحمر مروراً باليمن ووصولاً للمملكة العربية السعودية، يُحشر المهاجرين في قوارب صيد صغيرة مكتظة، و يخاطرون بحياتهم أثناء الرحلة البحرية الطويلة، وتواجه هذه القوارب ظروف خطيرة بما في ذلك المياه الهائجة والطقس القاسي من أجل تجنب خفر السواحل.

تعد اليمن نقطة دخول مهمة للمهاجرين الأفارقة، حيث توجد العديد من نقاط الوصول الساحلية على طول الساحل، تشمل هذه النقاط منطقتا "رأس العارة والمضاربة" بمحافظة لحج، ومديرية "رضوم" في "شبوة"، ومديرية "المخا" بمحافظة تعز الواقعة على البحر الأحمر.

بعد الوصول إلى الساحل، يتوزع المهاجرون في المدن الكبرى مثل "عدن" و"عتق" و"رداع" و"البيضاء" و"صنعاء" و"المكلا" و"مأرب" ثم يتحركون في نهاية المطاف إلى منطقتي "سوق الرقو" و"سوق آل ثابت " في "صعدة"، وهما مكانان أساسيان للتجمع قبل العبور إلى المملكة العربية السعودية.

تعمل عصابات التهريب والاتجار بالبشر على جمع المهاجرين في أحواش وحظائر قبل ترتيب نقلهم واستخراج المبالغ المالية مقابل نقلهم، وفي غالب الأحيان تستخدم هذه العصابات إجراءات منظمة لبناء الثقة مع المهاجرين وتعزيز الشراكات التي تضمن عمليات تهريب ناجحة.

اليمن بلد ترانزيت

تُشكل الهجرة غير الشرعية من القرن الأفريقي إلى دول الخليج عبر اليمن نسبة 40 % من إجمالي حركة الهجرة في القارة الأفريقية، وتستمر هذه التدفقات الكبيرة في زيادة بشكل دائم ومتصاعد، على الرغم مما تعانيه اليمن من أزمات مستمرة وحروب طاحنة منذ عقدين .

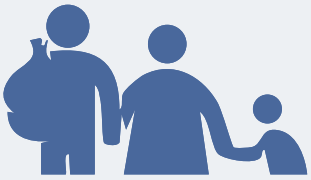

77,000 2022
(77,000)عدد المهاجرين الذين وصلوا إلى اليمن عبر البحر خلال العام 2022

97,000 2023
(97,000)عدد المهاجرين الذين وصلوا إلى اليمن عبر البحر خلال العام 2023

81,342 2024
(81,342) عدد المهاجرين الذين وصلوا إلى اليمن عبر البحر خلال العام 2024

89% من المهاجرين من الجنسية الأثيوبية .

11% من الجنسية الصومالية .

585 مهاجر قضوا غرقاً في البحار خلال العام 2024.

بلغ عدد المهاجرين الذين دخلوا الأراضي اليمنية في شهر تشرين الأول من عام 2024 (6364) مهاجرًا وهو أعلى معدل تدفق شهري منذ عام2020 وفي مارس 2025 دخل اليمن(8860) مهاجراً، بتراجع نسبة 31 % مقارنة بشهر فبراير الذي سجل أكثر من (12000)مهاجر الغالبية منهم وصلوا عبر سواحل جيبوتي إلى منطقة (ذو باب) بمحافظة تعز فيما دخل الباقون عبر الصومال إلى شبوة، حيث وصل عدد المهاجرين في الأربعة الأشهر الأولى من العام الجاري -2025 (37000) هذا الرقم يُظهر مدى زيادة الهجرة غير الشرعية إلى اليمن ويُبرز الحاجة إلى حلول فعالة لمواجهة هذه المشكلة[1] .

ومع تصاعد الصراع المسلح في اليمن منذ مارس من العام 2015، سعت أعداد كبيرة من اللاجئين الأفارقة إلى الهجرة والبحث عن فرص حياة أفضل في الدول الخليجية ومع ذلك واجه هؤلاء المهاجرون ظروفًا خطيرة وقاسية على طول الطريق.

يساهم ضعف الحكومة المركزية في اليمن، وضعف السيطرة على السواحل اليمنية والحدود مع السعودية وعُمان، في تشجيع هذا الخيار، يُظهر ذلك الحاجة إلى تعزيز الاستجابة الدولية لمشكلة الهجرة في اليمن وتقديم الدعم اللازم للحكومة اليمنية للقيام بدورها في توفير الرعاية الإنسانية والحماية للمهاجرين ومكافحة شبكات التهريب.

(1) بيان صادر عن منظمة الهجرة الدولية بتأريخ 2025/4/21

تعمل العصابات المحلية في اليمن بالتعاون مع شبكات في جيبوتي والصومال لتهريب آلاف المهاجرين الأفارقة إلى اليمن، التي تعتبر نقطة عبور رئيسية إلى دول الخليج، تُدر هذه الشبكات ملايين الدولارات من الأرباح غير المشروعة، وعند الوصول إلى اليمن ينسق المهربون مع الشبكات المحلية لتسهيل عبور المهاجرين إلى الداخل .

على الرغم من التكاليف المرتفعة والمخاطر المرتبطة بها، فإن الطلب على الهجرة لا يزال في تزايد، بسبب الصراعات في بلدان مثل إثيوبيا والصومال، وهذا يُظهر مدى اليأس والاحتياجات الاقتصادية التي تدفع المهاجرين إلى اتخاذ هذه الخطوات الخطيرة.

تُعتبر اليمن سوقًا مربحًا لعصابات التهريب حيث تُقدَر مكاسبها السنوية بالملايين، هذا الرقم يفوق بكثير الأرباح التي تولدها عمليات التهريب على السواحل الإفريقية في جيبوتي والصومال حيث تتراوح تكاليف التهريب للفرد بين(60)إلى(200)$ للرحلات البحرية وقد تصل إلى(550)$ للمرحلة الأخيرة إلى المملكة العربية السعودية، هذه التكاليف المرتفعة تُظهر مدى ربحية عمليات التهريب في اليمن[1] .

بعد وصول المهاجرين إلى الشواطئ اليمنية يتم نقلهم من قبل شبكات التهريب إلى أحواش مكشوفة تحت حر الشمس وبعيدة عن المدن، تنعدم فيها أبسط مقومات الحياة، وتختلف فترة الاحتجاز لكل مهاجر عن الآخر بحسب القدرة المالية لدفع تكاليف الانتقال إلى المرحلة الثانية بالوصول لمحافظة ذمار ثم وصولاً إلى المرحلة الاخيرة منطقتي الرقو وآل ثابت بمحافظة صعدة تليها العبور للملكة العربية السعودية ، يحكى أحد الناجين ل(ACJ) أن المهاجرين يتعرضون في تلك الأحواش لمعاملة مهينة وقاسية من الضرب وقلة الغذاء والحرمان من أي رعاية صحية، إضافة إلى التعرض للاعتداءات الجسدية والجنسية من قبل عصابات التهريب، وكذا من قبل حراس أمنيين لمراكز الاحتجاز.

(1) وفقاً لمعلومات حصل عليها باحثو المركز الأمريكي للعدالة خلال مقابلات تم اجرائها مع مهاجرين أفارقه نهاية ديسمبر 2024

مخيمات ومواقع تمركز اللاجئين في اليمن

يعتبر مخيم خرز للاجئين في محافظة لحج هو المخيم الوحيد المعترف به رسمياً من قبل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) يستضيف المخيم حوالي (10,000) لاجئ، معظمهم من إثيوبيا والصومال، يحصلون على خدمات مثل التعليم والرعاية الصحية والمساعدات النقدية والمأوى, إلى جانب مخيم خرز توجد تجمعات للاجئين والمهاجرين الأفارقة في عدة مدن حضرية منها(عدن، المكلا، تعز، المخا)حيث تستضيف محافظة عدن أعداد كبيرة من اللاجئين خاصة في منطقة البساتين، وتلك التجمعات لا تُدار عبر مخيمات رسمية موحدة، بل هي في الغالب تجمعات مؤقتة وعشوائية تشرف عليها بشكل رئيسي منظمات إنسانية دولية [1]منها (IOM -UNHCR -IRC -SHS) من خلال آلية تنسيق إدارة المخيمات (CCCM)[2]، بينما يقتصر دور الحكومة اليمنية على إشراف محلي محدود عبر هيئات متفرقة ولجان تنفيذية، في ظل تفكك مؤسسات الدولة المركزية منذ 2014.

(1) منظمة الهجرة الدولية IOM)

ومن أبرز مهامها تنظيم العودة الطوعية للمهاجرين ، ادارة مراكز الاستقبال والمساعدة الانسانية في محافظة شبوة ولحج وعدن ، تقديم الرعاية الصحية والنفسية للمهاجرين

UNHCR: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من الأدوار التي تقدمها المفوضية (الحماية القانونية للاجئين ، تسجيل اللاجئين وإصدار بطاقات لجوء رسمية ، تقديم المساعدات الانسانية التنسيق مع الحكومة اليمنية بشأن السياسات الخاصة باللاجئين.

UNICEF : توفر الحماية للأطفال اللاجئين والمهاجرين غير المصحوبين ودعم مراكز الإيواء بالخدمات التعليمية والصحية

اللجنة الدولية للإنقاذ :IRC تقدم خدمات صحية وغذائية وبيئية وتعليمية للاجئين والمهاجرين منذ 2012 في شبوة وعدن .

(2) **CCCM** عبارة عن اطار تنسيقي تشارك فيه منظمات مختلفة لتنظيم الاستجابة في المخيمات ومواقع النزوح .

مخيم الرقو ومخيم أل ثابت

يقعان في مديرية منبه الحدودية بمحافظة صعدة، ويبعدان عن مركز المدينة بحوالي (230)كم عبر طرق جبلية وعرة وشديدة الخطورة، ويُعدان من أبرز المواقع التي يستقر فيها المهاجرون الأفارقة، تشير تقديرات إلى أن عدد اللاجئين في المخيم الواحد يتراوح بين (5000 - 6000) شخص، ويحتجز فيهما المهاجرين غير الشرعيين بمن فيهم نساء وأطفال، في ظروف إنسانية صعبة، بما في ذلك نقص في الخدمات الأساسية مثل المياه والرعاية الصحية والصرف الصحي ، كما يتعرض المهاجرين في المخيمين من قبل عصابات التهريب لانتهاكات جسدية وجنسية والاحتجاز القسري والاستغلال بأشكاله المختلفة .

- المخيمان غير رسميان تبدوا السيطرة الفعلية فيهما لعصابات التهريب الذين قاموا ببناء خيام وكانتونات صغيرة يتم من خلالها مباشرة أنشطتهم غير المشروعة في تهريب الممنوعات وكذا المهاجرين إلى الأراضي السعودية، تمارس تلك العصابات أنشطتها بالتنسيق مع قيادات من جماعة الحوثي والتي تعمل على تسهيل أعمال المهربين في مناطق سيطرتها وصولاً إلى نقطة التجمع الأخيرة في المخيمين.
- لم يتمكن فريق إعداد التقرير من تنفيذ زيارة ميداني إلى المخيمان لأسباب عدة أهمها المخاطر الأمنية الحقيقية وصعوبة الوصول إلى المكان، ومنع جماعة الحوثي أي انشطة لمنظمات حقوقية في نطاق سيطرتها.

دور المنظمات الدولية

منظمة الهجرة الدولية (IOM) تدير نقاط استجابة للمهاجرين في عدن، شبوة، الحديدة، صنعاء، صعدة، ولديها مكاتب في مأرب ومدينة المخا، يتمثل الدور الأساسي للمنظمة في رصد حركة المهاجرين القادمين من دول القرن الإفريقي إلى اليمن، وتوفر خدمات متعددة لهؤلاء المهاجرين منها تنظيم العودة الطوعية للمهاجرين، تقديم المساعدات الإنسانية (غذاء، مأوى، رعاية صحية، إعادة تأهيل).

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) ويتركز مواقع نشاطها في محافظات (صنعاء، عدن ، لحج، شبوة ، مأرب) من الأدوار المنوطة بالمفوضية (الحماية القانونية للاجئين، تسجيل اللاجئين وإصدار بطاقات لجوء رسمية، تقديم المساعدات الانسانية التنسيق مع الحكومة اليمنية بشأن السياسات الخاصة باللاجئين)

اللجنة الدولية للإنقاذ (IRC) تقدم خدمات صحية و غذائية وبيئية وتعليمية للاجئين والمهاجرين منذ 2012 في عدن ثم توسع مجال عملها بعد اندلاع النزاع في العام 2015 ليشمل محافظات شبوة ولحج والضالع وفي محافظات شمالية (صنعاء، الحديدة) لتقديم الدعم النفسي والاجتماعي للمجتمعات المتضررة من الحرب.

اليونيسف(UNICEF) على الرغم من أن عمل المنظمة يركز على الأطفال والمجتمعات المحلية في اليمن إلا أنها تشارك في الجهود التي تشمل المهاجرين من خلال توفر الحماية للأطفال غير المصحوبين ودعم مراكز الإيواء بالخدمات التعليمية والصحية ، ولدى اليونيسف خمسة مكاتب رئيسية في محافظات (صنعاء، عدن، إب، الحديدة، صعدة) وتغطيتها تشمل جميع المديريات في اليمن تقريباً .

وعلى الرغم من وجود المنظمات الدولية التي توفر خدمات طبية وتسجيل ومتابعة المهاجرين وإعادة بعضهم ، لكن الانجاز ليس كاملاً بعد، والواقع الميداني يبين وجود فجوات كبيرة بين الاحتياجات والخدمات المقدمة، فهناك مناطق لا يتم الوصول اليها، والتمويل محدود، وقدرة التشغيل منخفضة في مناطق عدة، وضعف الحماية، وتدفقات كبيرة من المهاجرين تفوق قدرة الاستجابة الحالية، علاوة على الصعوبات الأمنية واللوجستية.

دور الحكومة اليمنية

الحكومة اليمنية في ظل الحرب التي يعاني منها البلد منذ عقد غير قادر على تلبية احتياجات المهاجرين الذين يحاولون الوصول لدول الخليج، ورغم التدهور الاقتصادي والأمني في اليمن، لكنه يظل منطقة عبور من قبل المهاجرين الأفارقة، حيث كشفت التقارير الدولية أن مليون مهاجر افريقي عبروا إلى اليمن خلال العقد الأخير من الزمن، وبسبب ما تعرضت له الدولة اليمنية من انقسام وتشظي منذ نهاية ديسمبر 2014 وما أعقبه من اقتتال داخلي وسيطرة جماعة الحوثي على العاصمة صنعاء ومحافظات أخرى، وانتقال الحكومة إلى عدن وما تعانيه من مشكلات داخل مكوناتها كل ذلك أضعف دور الحكومة للقيام بدورها تجاه المهاجرين الأفارقة حيث اختزل دورها على وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وهيئات ضعيفة الإمكانيات، في ظل غياب استراتيجية وطنية وتفكك المؤسسات العامة.

التبعات التي تتحملها اليمن نتيجة الهجرة غير الشرعية

- كانت الحكومة اليمنية قبل الحرب تعاني من تدفق اللاجئين الأفارقة على أراضيها بسبب الصراعات في القرن الأفريقي، ودعت المجتمع الدولي إلى عقد مؤتمر ومساعدتها في تحمل الأعباء الناتجة عن تدفق اللاجئين إلى أراضيها ، أما الوضع ما بعد 2014 وبعد انهيار مؤسسات الدولة عقب سيطرة جماعة الحوثي المسلحة على العاصمة اليمنية صنعاء والمحافظات الشمالية، واندلاع الحرب لما يقرب من عقد زادت تحديات الحكومة لهذا الملف وأصبحت عاجزة تماماً عن القيام بدور فاعل سواء في رعاية اللاجئين أو في محاربة شبكات التهريب التي انتشرت أكثر في العقد الأخير.

حيث تشكل الهجرة الغير شرعية تحديات اقتصادية وأمنية لليمن. من تلك التحديات زيادة الضغط على الموارد و التأثير على سوق العمل وزيادات معدلات البطالة، وزيادة معدل الجريمة، واستغلال اللاجئين من قبل الجماعات المتطرفة للتجنيد في صفوفها، يضلف إلى ذلك التبعات الاجتماعية ومنها الصدامات التي تحصل بين السكان المحليين واللاجئين نتيجة اختلاف العادات والثقافات والشعور بالاستياء أو الغيرة من قبل المجتمع المحلي.

- في المراحل النهائية لإعداد التقرير شهدت مواقع التواصل الاجتماعي في اليمن حملة واسعة ضد المهاجرين الأفارقة وبشكل خاص التجمعات في مخيم الرقو وأل ثابت ، وتداول ناشطون مقاطع فيديو للمخيمات ومقاطع لتجمعات من الأفارقة وبعضهم يحملون اسلحة وقد انقسم الشارع اليمني حول ذلك إلى رأين :

الأول: من ينبه إلى هذا الخطر وأنه يهدد الأمن القومي للبلاد و يدعوا الى سرعة مواجهة الخطر والتخلص منه وهذا الرأي يمثل النسبة الأكبر.

الثاني : من يقلل من شأن تلك المخاطر ويدعو للتعامل مع المهاجرين كضحايا فارين من أوطانهم بسبب الحروب والمجاعات لاسيما وأن منهم فئات كثيرة من الأطفال والنساء، وأن يتم التفريق بين المهاجرين وبين من ينتمي منهم لعصابات التهريب ويشكلون خطورة وهم من يجب التعامل معهم بحزم من قبل الدولة.

ويخشى المركز الأمريكي للعدالة من أن تلك التجاذبات قد تجعل من المهاجرين مادة للأطراف السياسية لتحقيق مصالحها ولو على حساب الضحايا من اللاجئين والمهاجرين الأفارقة.

التواصل مع الجانب الأثيوبي

في أواخر أبريل/ نيسان الماضي، تلقى فريق إعداد التقرير معلومات من مسؤول في وزارة الخارجية الإثيوبية، تفيد باختطاف (27) فتاة إثيوبية في مدينة عتق على يد نفس شبكة الاتجار بالبشر. ومع ذلك لم تتخذ السلطة المحلية في شبوة أي إجراءات حتى الآن لمعرفة مصير الفتيات المختطفات، ولم نتمكن من الوصول الى أي معلومة عنهم حتى إصدار التقرير.

بالرغم من تواصلنا لأكثر من مرة للحصول على تعليق رسمي من وزارة الخارجية الإثيوبية بشأن القضايا المثارة في هذا التقرير، إلا أنه وحتى تاريخ إشهار التقرير، لم نتلقى أي ردود أو تصريح من قبلهم.

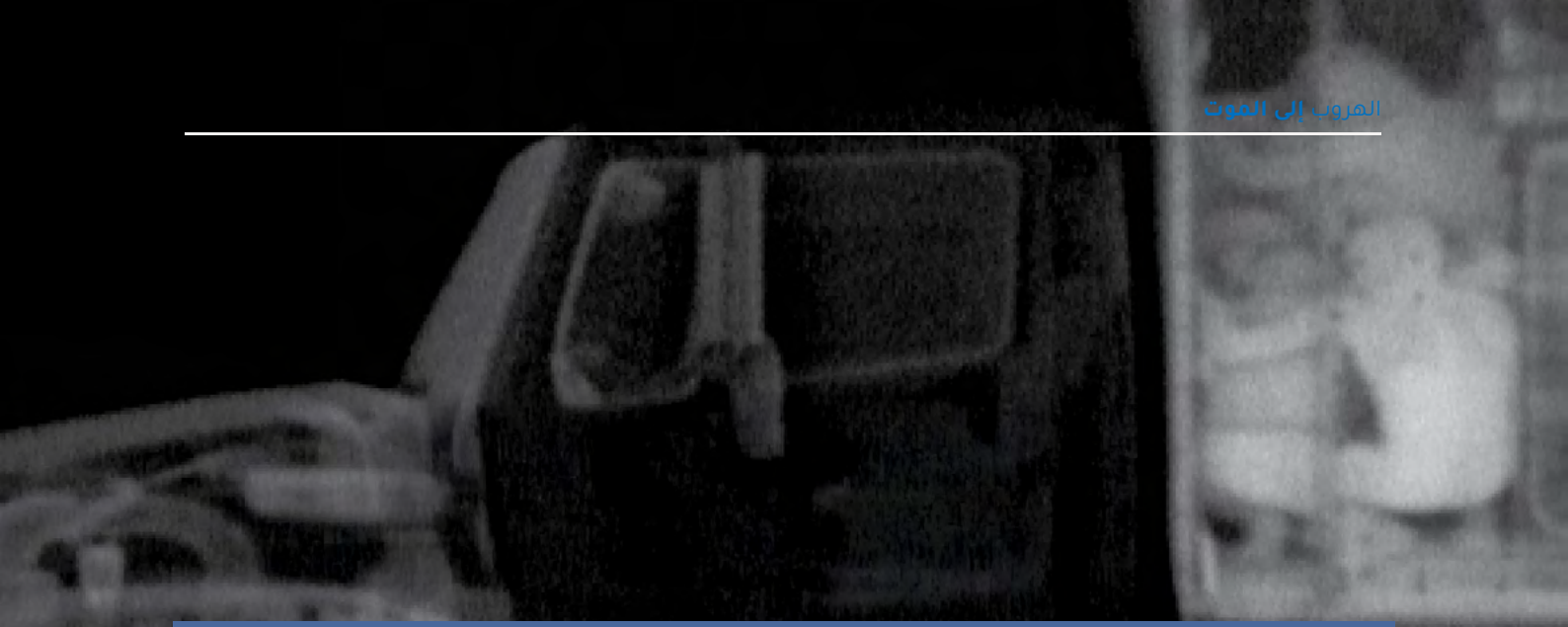

شبكات التهريب والإتجار بالبشر العابرة للحدود

أظهرت تحقيقاتنا المعمقة عن وجود شبكة تهريب منظمة ومتشعبة، تمتد عملياتها من دول القرن الأفريقي(إثيوبيا والصومال وجيبوتي)مرورًا باليمن وصولاً إلى المملكة العربية السعودية.

تتميز هذه الشبكة بمستوى عالٍ من التنسيق والتعاون بين أعضائها في الدول المذكورة مع التزام شديد بالسرية للحفاظ على نشاطهم غير القانوني، وفي ظل عجز سلطات الدول المتأثرة بأنشطة هذه العصابة عن إقامة قنوات تواصل وتعاون فعالة فيما بينها، تستمر الشبكة في توسيع نفوذها وتطوير أساليبها الإجرامية بشكل مستمر، وتستغل المهاجرين الأفارقة وتعدهم بالثروة والفرص الجيدة في الخليج العربي .

استمعنا إلى شهادات عديدة تفيد بأن هناك تعاونًا بين عصابات التهريب وبعض المشائخ والنافذين في اليمن، تُظهر تلك التعاونات أن عصابات التهريب والاتجار بالبشر تتمتع بحرية الحركة داخل البلاد، حتى في ظل القيود المشددة المفروضة على حركة المواطنين اليمنيين وهذا يُظهر مدى التنسيق والتعاون بين عصابات التهريب وبعض النافذين، ويُبرز الحاجة إلى اتخاذ إجراءات قوية لمكافحة تلك الشبكات.

تعمل عصابات التهريب والاتجار بالبشر في ظل الإفلات من العقاب، مما يؤثر بشكل كبير على الأمن الوطني لبلدان اليمن والإقليم المتضررة من الهجرة غير الشرعية، تستغل هذه العصابات احتياجات المهاجرين غير المسجلين للعمل، وتجبرهم على ممارسة أنشطة غير قانونية، مثل نقل البضائع المحظورة عبر الحدود.

- تقوم جماعة الحوثي عبر عناصرها بتنسيق الأمن وتسهيل وصول المهربين والمهاجرين إلى الحدود في محافظة صعدة، إلى جانب ممارستها التي تشمل احتجاز المهاجرين وابتزازهم .

- تستفيد شبكات التهريب من أنشطتها غير القانونية، وتظهر تجاهلاً صارخاً لحياة المهاجرين بارتكابها أعمالاً شنيعة، مثل القتل والعنف الجنسي والتعذيب بغرض الحصول على فدية والعمل القسري والابتزاز المالي، كما يتعرض المهاجرين لانتهاكات مروعة من قبل عصابات التهريب والاتجار بالبشر، بما في ذلك الاعتداءات الجسدية والجنسية والاعتقال والاستغلال وبحسب شهادات جمعها فريق إعداد التقرير تعمل هذه العصابات بالتواطؤ مع بعض مسؤولين أمنيين يتبعون الحكومة الشرعية أو جماعة الحوثي، والذين يتقاضون الرشاوى للسماح لمثل هذه الأنشطة بالاستمرار دون عواقب قانونية.

في لقاء أجراه فريق المركز مع المسؤول الإعلامي بمنظمة الهجرة الدولية السيد "سبأ المعلمي" أفاد بأن المهاجرون يتعرضون لاستغلال بشع يصل إلى حد الاتجار بالبشر، حيث يتم احتجاز بعضهم من قبل العصابات بعد وصولهم إلى اليمن ولا يُطلق سراحهم إلا بعد دفع فدية، ويشير "المعلمي" إلى أنه أنقذ عددًا من هؤلاء الضحايا الذين احتُجزوا في ظروف غير إنسانية في محافظة شبوة .

- المتحدث الرسمي باسم جمعية الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر في إثيوبيا السيد "عُبسى أمان يوسف" في إفادة ل(ACJ) قال أن شبكات الاتجار بالبشر تستخدم أساليب متنوعة لإغراء المهاجرين الإثيوبيين، حيث يتم الاحتيال على الضحايا بإيهامهم بأن اليمن والسعودية يحتويان على فرص عمل مالية جيدة، وخاصة للفتيات اللاتي يُطلبن للعمل في المنازل الخليجية، ويتم خداع الأهالي بأن الشبكة ستتكفل بكل شيء من السكن والأكل والشرب والنقل بأمان إلى مقاصدهم، وبعد وصول المهاجرين إلى اليمن، تقوم شبكات أخرى باستقبالهم ونقلهم إلى شقق وأحواش في مدينة عتق بمحافظة شبوة، ثم ينقلون إلى أحواش كبيرة في مناطق مثل قطابر وبني عياش بمحافظة صعدة على الحدود مع السعودية ، حيث يتم تخويفهم من قبل القائمين على الشبكة بأن اليمنيين خطيرون، تمهيدًا لابتزازهم ماليًا.

هكذا كشف عُبسى أمان يوسف عن مرحلة الابتزاز المالي التي يتعرض لها المهاجرون الإثيوبيون، قائلاً: "يتم تعذيب الضحايا بأساليب مختلفة، بما في ذلك اغتصاب الفتيات وتوثيق ذلك بالصوت والصورة لابتزاز أقاربهم، حيث يتم إرسال الصور والفيديوهات للحصول على المال".

المقابلات والزيارات الميدانية :

نفذ فريق المركز الأمريكي للعدالة خلال فترة إعداد التقرير زيارات ميدانية شمل محافظات (عدن وشبوة ومأرب) التقى فيها مسؤولين محليين في تلك المحافظات، كما قابل عدد من الضحايا واستمع لشهادات ناجين من مخاطر الموت، والتي تضمنت وقائع مؤلمة وصادمة ومروعة نسلط الضوء على جزء من تلك المعاناة.

محافظة عدن

في العاصمة اليمنية المؤقتة تظهر معاناة السكان بشكل واضح، حيث تغيب الخدمات وتتردى الأوضاع في كافة مجالات الحياة، ورغم ذلك تحتضن المدينة مئات الآلاف من المهاجرين واللاجئين الأفارقة، بالإضافة إلى النازحين اليمنيين من المحافظات المتضررة من الحرب الأهلية .

يعيش في عدن نحو(140,000)لاجئ في تجمعات عشوائية ضمن مديريتي دار سعد والشيخ عثمان، يعانون من التهميش الاجتماعي وظروف سكنية دون المستوى وتقييد الوصول للخدمات.

في منطقة البساتين توجد مخيمات واسعة مخصصة للمهاجرين واللاجئين الأفارقة، ومع ذلك توقفت المساعدات الدولية منذ فترة طويلة، مما أدى إلى تضرر الآلاف من الأفارقة الذين كانوا يعتمدون على تلك المساعدات.

في ظل الأزمة الاقتصادية التي تعصف بالمدينة يجد الكثيرون أنفسهم في حالة بحث مستمرة عن ما يسد رمقهم، حيث تمكن البعض من العثور على ما يلبي احتياجاتهم الأساسية بينما بقي الغالبية يصارعون من أجل البقاء على قيد الحياة.

خلال الزيارات الميدانية لمحافظة عدن رصد ووثق فريق(ACJ)عدد (306) انتهاك خلال الفترة من يناير 2023 وحتى مايو 2025 توزعت بين (104) حالة حرمان من المساعدات الإنسانية والرعاية الصحية،(63) حرمان من المأوى ،(53) حالة اعتقال، (13) حالة استغلال جنسي و(39) حالة اعتداء جسدي و(11) حالة اعتداء جنسي ،(2) قتلى و(21) إصابات.

140,000
لاجئ يعيشون في تجمعات عشوائية

306
انتهاك خلال الفترة من يناير 2023 وحتى مايو 2025

106
حالة حرمان من المساعدات الإنسانية والرعاية الصحية

53 حالة اعتقال

13 حالة استغلال جنسي

39 حالة اعتداء جسدي

11 حالة اعتداء جنسي

2 قتلى

21 إصابات

محافظة شبوة

يتواجد أعداد كبيرة من اللاجئين والمهاجرين الأفارقة في محافظة شبوة، خاصة في المناطق الساحلية مثل مديريتي رضوم وميفعة، حيث تعد نقاط عبور للمهاجرين من القرن الإفريقي عبر البحر الأحمر، كذلك مديرية عتق على الرغم من انها ليست نقطة وصول مباشرة، إلا أن العديد من المهاجرين يتجمعون في ضواحي المدينة بعد وصولهم إلى سواحل شبوة، إلى جانب موقع بعيد عن التجمعات السكانية المحلية، والذي يحذر الأهالي من الاقتراب منها بسبب سيطرة عصابات التهريب عليها، يذكر الأهالي أن السلطات الأمنية نفسها لا تستطيع تنفيذ حملات أمنية في ذلك المكان.

- في محافظة شبوة، التي تُعتبر إحدى مناطق تجمع المهاجرين الأفارقة التي يتعرضون فيها لانتهاكات واسعة وصلت حد الإتجار بالبشر من قبل عصابات التهريب المحميين من احدى القبائل المشهورة بتهريب اللاجئين والاتجار بهم ، وتساهم في حشد ونقل الأفارقة من محافظة إلى أخرى، مما أدى إلى غناهم الفاحش.

أجرى فريق المركز مقابلة مع مدير البحث الجنائي بمدينة عتق، عاصمة محافظة شبوة "عبدالكريم المروق"، وتحدث عن الشكاوى التي تصلهم حول الجرائم التي ترتكبها شبكات تهريب المهاجرين، بما في ذلك الاتجار بالبشر والجرائم الجنائية كحجز الحرية والابتزاز والتعذيب .

وأضاف المروق أن هناك غيابًا للتعاون مع الاجهزة الأمنية من قبل الضحايا أنفسهم، مما يعقد مهمة السلطات في مكافحة هذه الجرائم.

من جانبه، قال مدير مديرية عتق ورئيس المجلس المحلي في المحافظة، الأستاذ عبد الله صالح العمياء، إن هناك زيادة في توافد الأفارقة، خاصة من الجهة الشرقية من المدينة.

وأكد العمياء أن السلطات المحلية، بمعية محافظ المحافظة، تعمل على حصر المهاجرين واللاجئين، وأشار إلى أن بعض المهاجرين يعتبرون مهاجرين دوليين ويدخلون ضمن اختصاص منظمة الهجرة الدولية، بينما يحتاج الكثير من اللاجئين إلى التنسيق مع الطرف الأثيوبي والصومالي وهو غير المتوفر .

انتهاكات شاهدناها رأي العين

في الغالب وأثناء قيام فريقنا بزياراته الميدانية في أي مهمة لإعداد التقارير وتقصي الحقائق وجمع المعلومات يكون الانتهاك قد حدث في وقت سابق، فيتم الانتقال لمعرفة معلومات أكثر عن حقيقة الانتهاك ومقابلة الضحايا والشهود، لكن خلال إحدى جولاتنا الميدانية، وصلنا إلى مكان يتواجد فيه عدد من الفتيات المهاجرات من الجنسية الإثيوبية، فور وصولنا فرّ من كان في المكان، واكتشفنا لاحقًا أنهم أفراد تابعين لشبكات التهريب وأن جميع الفتيات مختطفات قمنا بإخراجهن من مكان الاحتجاز وتم نقلهن إلى مكان آمن، وعلم الرغم من انقاذهن لم نجد أي جهة إنسانية تقدم لهن المساعدة الطبية والسكن وغيرها، حيث لا يوجد مكان يذهبن إليه ولا يتحدثن اللغة العربية، وقد تم احتجازهن فور وصولهن من وطنهن عبر البحر.

لا تزال الفتيات الثلاث اللاتي تم اطلاق سراحهن موجودات في منزل أحد المتعاونين معنا من الجالية الأثيوبية، ينتظرن حلًا لمشكلتهن.

- أثناء النزول الميداني وبمساعدة من اثيوبيين أعضاء في جمعية مكافحة الهجرة غير الشرعية والإتجار بالبشر، وصلنا إلى أحد المشتبه بهم في عملية الإتجار بالبشر والتهريب وهو (ح.م) سبق وأن أُعتقل من قبل الأجهزة الأمنية في وقت سابق، ثم أفرج عنه مقابل التعاون مع السلطات في رصد وملاحقة أفراد شبكات التهريب، وقد سبق للمذكور وأن تعاون معنا في الإفراج عن ثلاث فتيات من الجنسية الأثيوبية تعرضن للتعذيب والاغتصاب، وتم إرسال صورهن لأهاليهم لابتزازهم مالياً مقابل الإفراج عنهن، لم نجد أي جهة ترعاهن فاضطررنا إلى الذهاب بهن إلى المذكور الذي يملك بيتًا كبيرًا في إحدى أحواش شبوة ويعتبر شيخًا وذا وجاهة.

- حصل المركز الأمريكي للعدالة لمقاطع فيديو من ضحايا ناجين، وبعد التأكد من صحتها تبين أنها تظهر وجود عشرات من الفتيات الإثيوبيات محتجزات في شقة بمنطقة مجهولة يطلق عليها (راجو) وهو اسم مستعار يستخدمه المهربون، وفي هذه الشقة يتم ابتزاز أهالي الفتيات لإرسال الأموال بأسماء أشخاص يتبعون شبكة الاتجار نفسها، وبعد عملية البحث و التتبع تمكنا من تحديد هوية رجلين يستلمان بعض الحوالات المالية في اليمن، هما الإثيوبي (ح.ك.ح) واليمني (ك.ع.م) بالإضافة إلى أرقام هواتف تواصلت بأهالي الفتيات لابتزازهم وحسابات بنكية تم تحويل الأموال إليها.

- الجدير بالذكر هنا وبعد النزول الميداني لفريق المركز والمقابلات التي اجرها مع مسؤولين في المحافظة، قامت شرطة شبوة بتأريخ 10/فبراير/2025 بمداهمات أحواش لعصابات تهريب المهاجرين وقامت بتحرير(41) مهاجراً من الجنسية الأثيوبية، وفي تاريخ لاحق حررت الشرطة عدد (25) مهاجراً بينهم (4) نساء من عصابة الاختطاف التي كانت تمارس الابتزاز والتعذيب بحق المهاجرين

274 انتهاك

خلال النزول الميداني لمحافظة شبوة رصد ووثق فريق (ACJ) عدد(274) انتهاك وقعت خلال الفترة من يناير 2023 وحتى مايو 2025 توزعت بين (13) حالة تعذيب بهدف الابتزاز المالي منهن (3) حالات لفتيات، وعدد (3)حالات إغتصاب و(5)حالات وفاة بسبب الجوع و(157) حالة سوء معاملة.

- 13 حالة تعذيب بهدف الابتزاز المالي
- 96 حالة اختطاف
  - 66 رجال
  - 30 نساء
- 3 حالات اعتداء جنسي
- 5 حالات وفاة بسبب الجوع
- 157 حالة سوء معاملة.

ثالثاً: محافظة مأرب

في محافظة مأرب واجهنا صعوبات كبيرة في الحصول على تصريح للتصوير، حيث كان الوضع الأمني في غاية التعقيد، حيث لم نتمكن من إقناع مدير الأمن ووكيل المحافظة بإصدار تصريح للتصوير حيث تعتبر الأجهزة الأمنية كل من يصور بالهاتف الجوال في أي مكان في المدينة أو خارجها يشكل خطراً على الأمن العام للمدينة.

بعد انتظار لبضعة أيام تواصل معنا أحد رجال الأمن الذين فهموا الغرض من النزول الميداني، إلى جانب شيخ محلي، وسمحوا لنا بالتصوير بشكل محدود وتحت الرقابة المشددة لمدة يومين فقط، وجدنا خلالها بأن المهاجرين الأفارقة يعيشون في أحواش منعزلة يسيطر عليها المهربون بمنطقة (الحصون). حيث يقدر عدد المهاجرين بمحافظة مأرب بحوالي (1000) مهاجر منهم (180) إمرأة يعيشون في ظروف سيئة ومأوى مكتظ، وتلك التجمعات لا تمثل مراكز رسمية للاجئين بقدر ماهي أماكن احتجاز أو تجمع للمهاجرين والعابرين، وثق الفريق (57) انتهاك منها (5) حالة اغتصاب و (22) حالة استغلال و(30) حرمان من المأوى ، جميع تلك الانتهاكات تقع المسؤولية فيها على شبكات التهريب .

180 إمرأة يعيشون في ظروف سيئة ومأوى مكتظ

57 انتهاك وثقها الفريق

5 اعتداء جنسي

22 حالة استغلال

30 حرمان من المأوى

جميع تلك الانتهاكات تقع المسؤولية فيها على شبكات التهريب.

أنواع الانتهاكات التي يتعرض لها المهاجرون الأفارقة

يتعرض المهاجرين واللاجئين الأفارقة الذين يسلكون طريق الهجرة الشرقي لصنوف عدة من الانتهاكات، أهمها الابتزاز والتعذيب والاغتصاب والقتل والاختطاف والاعتقال والاستغلال بكافة أشكاله وغيرها من الانتهاكات التي ترتكب من قبل عدة أطراف،

تأتي عصابات التهريب في المرتبة الأولى بما نسبته
%45

في المرتبة الثانية جماعة الحوثي بنسبة
%35

من اللاجئين أنفسهم بنسبة
%10

لقوات المجلس الانتقالي الجنوبي بنسبة
%07

رصد ووثق المركز الأمريكي للعدالة

661
انتهاك طالت المهاجرين واللاجئين الأفارقة

197 حالة حرمان من المساعدات الإنسانية والحق في المأوى

157 حالة سوء معاملة وحرمان من الرعاية الصحية

96 حالة اختطاف

53 حالة اعتقال

60 حالة اعتداء جسدي

46 منها(24)استغلال جنسي

تأتي عصابات التهريب في المرتبة الأولى بما نسبته 45% وفي المرتبة الثانية جماعة الحوثي بنسبة 35% وفي المرتبة الثالثة وبنسبة 10% من اللاجئين أنفسهم، ونسبة 7% لقوات المجلس الانتقالي الجنوبي 3%لقصف طيران وانفجار ألغام وأخرى، رصد ووثق المركز الأمريكي للعدالة خلال الفترة من يناير 2023 وحتى يونيو 2025عدد(661) انتهاك طالت المهاجرين واللاجئين الأفارقة، توزعت بين(197) حالة حرمان من المساعدات الإنسانية والحق في المأوى،(157) حالة سوء معاملة وحرمان من الرعاية الصحية، (96) حالة اختطاف،(53) حالة اعتقال،(60) حالة اعتداء جسدي،(46) استغلال منها(24) استغلال جنسي،(13) حالة تعذيب،(8) حالات اغتصاب،(24) حالة تجنيد،(5) وفيات بسبب الجوع،(2) قتل

نذكر في تقريرنا هذا بعض من تلك الانتهاكات على سبيل المثال وليس الحصر وكما يلي :

النوع الأول : الاستغلال الجنسي للفتيات والنساء

1. الطفلة (س.س)14عام،الطفلة(م.ج)15عام، الضحية (و.ي) 18عام، فتيات إثيوبيات من قومية الأورومو وقعن ضحية شبكة اتجار بالبشر أغرتهن بالعمل في السعودية وقامت بتهريبهن في رحلة شاقة من بلدهن إلى اليمن نهاية العام 2023،وبعد وصولهن تم نقلهن إلى إحدى الشقق التابعة للشبكة في مدينة عتق بشبوة .

تحكي الفتيات الثلاث عن تعرضهن للتعذيب على يد الخاطفين، بما في ذلك تجريدهن من ملابسهن واغتصابهن وتصويرهن، بهدف ابتزاز أسرهن ماليًا، لاحقًا أرسل الجناة صورًا وفيديوهات لأهالي الفتيات في إثيوبيا، طالبين دفع المال، حيث استجابت عائلات الضحية الثانية والثالثة ودفعتا(3000)$ بينما لم تستطع عائلة الطفلة (س.س) مما أدى إلى تعرضها لتعذيب قاسٍ، بما في ذلك «اغتصابها مرة أخرى». وعلى الرغم من معاناتهن من تعذيب شديد، إلا أن الفتيات الثلاث لم يحظين بالرعاية الطبية والنفسية اللازمة.

وفي سياق متصل، كشفت معلومات حصلنا عليها أثناء اعدادنا التقرير عن وجود سبعة فتيات وشاب مختطفين، تم تحديد هوية ثلاث منهن إضافة إلى الشاب، ولا يزالون محتجزين حتى فترة إعداد التقرير .

2. سعادة وهي إمرأة إثيوبية تبلغ من العمر(22)عامًا وأم لطفل واحد، واجهت مصيرًا مأساويًا آخر، فقدت سعادة زوجها، الذي كان كل شيء بالنسبة لها كما تصف إثر تورطه في شجار بين قوميتي التجراي والأورومو في مدينة عدن، والذي أسفر عن سقوط ضحايا وأدى إلى اعتقال زوجها وسجنه لفترة طويلة بعد فقدان معيلها، وجدت سعادة نفسها عاجزة عن توفير أدنى مقومات الحياة لطفلها، ونتيجة للفقر المدقع وارتفاع تكاليف المعيشة، اضطرت سعادة إلى القبول بمقايضة الجنس مقابل البقاء في المسكن الذي تشاركه مع مهاجرين آخرين، حيث أن ارتفاع إيجارات المنازل يدفع العديد من اللاجئين إلى الاشتراك في سكن واحد.

النوع الثاني : القتل والتعذيب

1. أظهرت شهادة الشاب الإثيوبي "معاذ " البالغ من العمر 20 عامًا، والذي نجا بأعجوبة من الغرق قبالة السواحل اليمنية، عن واقع مروع يعكس استهانة مهربي البشر بحياة المهاجرين ففي منتصف البحر، قام المهربون بإلقاء ست نساء قسرًا من القارب بعد عجزهن عن دفع مبالغ مالية، وأجبروا بقية الركاب بمن فيهم من لا يجيدون السباحة على القفز في المياه المجهولة، هذه الأفعال تشكل انتهاكًا صارخًا للحق في الحياة والحق في السلامة الجسدية.

يضيف "معاذ" إلى أن الناجين اضطروا لدفن الجثث التي لفظها البحر على الشاطئ سرًا، مما يعكس الخوف وانعدام الحماية للمهاجرين حتى بعد وصولهم إلى البر.

2. في مقطع فيديو مفجع تظهر أمينة (مهاجرة إثيوبية) في منطقة جبلية وعرة على طول الحدود اليمنية السعودية، وهي تكافح من أجل النزول من منحدر خطير، تبكي وتندب فقدان أصدقائها الذين قُتلوا على يد عصابة الاتجار بالبشر لفشلهم في دفع فدية بالريال السعودي لإطلاق سراحهم، هذا المقطع يُظهر مدى وحشية عصابات التهريب والاتجار بالبشر وتعرض المهاجرين للخطر.

النوع الثالث: الاستغلال والابتزاز المالي

1. مينا(32)عام مهاجرة اثيوبية

في مطلع كانون الثاني/ يناير2023، بدأت رحلة محفوفة بالمخاطر برفقة طفلها من إثيوبيا عبر البحر نحو السواحل اليمنية بحثًا عن حياة أفضل، لم تسر الأمور كما كانت تتمنى، ففي عرض البحر، تعرضت مينا لابتزاز مالي من قبل المهرب الذي أوصلها إلى سواحل محافظة لحج وحيدة بعد أن دفعت له مبالغ كبيرة.

ولم تنتهِ معاناتها عند هذا الحد، ففي سعيها للوصول إلى شمال اليمن، اضطرت مينا إلى قطع مسافات طويلة سيرًا على الأقدام ،وعندما تمكنت أخيرًا من العثور على من ينقلها بسيارته وجدت نفسها في براثن الاستغلال الجنسي، لتتحول رحلتها نحو الأمان إلى سلسلة من المآسي والانتهاكات.

2. حسن عمر(29)عام مهاجر اثيوبي

يروي «محمد حسن والو» ل(ACJ) شهادته حول تعرض قريبه حسن عمر للابتزاز المالي من قبل أفراد يتبعون جماعة الحوثي بمحافظة ذمار، حيث طُلب منه دفع مبلغ(1465)$ مقابل إطلاق سراحه والسماح له بمواصلة رحلته إلى الحدود اليمنية السعودية، يضيف الشاهد قوله بأن « عصابات التهريب تقوم بجمع الأموال من الضحايا في ساحة مخصصة بمحافظة ذمار، حيث يتم تجميع المهاجرين لتسهيل العبور إلى الوجهة الأخيرة التي تنتهي بمخيمي الرقو وأل ثابت» .

3. من مظاهر الاستغلال: الاجبار على تهريب المواد المحظورة

عصابات التهريب للمهاجرين الأفارقة إجبارهم على تهريب مواد محظورة وممنوعة من الحدود اليمنية للملكة العربية السعودية، من ذلك تهريب نبتة القات ومواد محظورة أخرى كالحشيش والمخدرات والأسلحة مقابل مبالغ مالية زهيدة.

ما يعرض حياتهم للخطر المحقق والموت قتلاً بالرصاص على أيدي حرس الحدود السعودي حيث رصد(ACJ) عدد (13) واقعة قتل لمهاجرين خلال العام 2024 .

4. الغذاء مقابل الجنس

الوضع الاقتصادي الصعب في اليمن دفع بالكثير من الأمهات وحتى الفتيات المهاجرات إلى قبول استغلالهن جنسيًا مقابل الحصول على الغذاء والسكن، خاصة بعد انقطاع المساعدات الدولية وندرة فرص العمل التي تتناسب مع وضعهن، كما أدى غلاء المعيشة إلى إجبار الكثير من الأفارقة، على المشاركة في السكن مع آخرين.

تكشف الشهادات الحية التي تم جمعها من خلال فريق المركز الأمريكي للعدالة عن قصص مأساوية تعكس حجم اليأس والاستغلال الذي تتعرض له النساء المهاجرات في اليمن، واللاتي يجدن أنفسهن في مواجهة خيارات قاسية من أجل البقاء ورعاية أسرهن.

- نعيمة امرأة صومالية تبلغ من العمر(32)عامًا وهي أم لثلاثة أطفال، تركت وحيدة لمواجهة قسوة الحياة بعد أن هجرها زوجها قبل عامين، في سعيها لتوفير لقمة العيش ورعاية

أطفالها، وجدت نعيمة نفسها مجبرة على القبول بعرض مقايضة جنس مقابل الحصول على سكن وغذاء.

النوع الرابع : الاعتقال والاختطاف والاحتجاز في ظروف سيئة والاعتداءات الجسدية والجنسية[1]

1. بتأريخ 21/ابريل/2019 قامت قوات المجلس الانتقالي بعدن بحملة اعتقالات واسعة للمهاجرين الأفارقة واستمرت الحملة حتى 3/مايو/2019 ، حيث تم احتجاز حوالي (500) مهاجر تم توزيعهم على مخيم عسكري مؤقت وملعبين بمحافظات عدن ولحج وابين، وهي مراكز غير مؤهلة للسكن ويصعب فيها الحصول على الغذاء الكافي والماء النظيف والصرف الصحي والعناية الطبية مما أدى إلى انتشار الحميات والإسهال المائي بين المحتجزين ما تسبب بحالات وفيات منهم بمستشفى ابن خلدون بلحج، كما تلقى المستشفى حالات اصابة بفيروس الإيدز بينهم حالات خطيرة وهو ما يفوق قدرات المستشفى الشحيحة واستمرت فترة الاعتقال لمدة شهر، خلال فترة الاحتجاز اطلقت الحراسة الأمنية النار على المهاجرين واصابة شخصين احدهم أصيب بعاهة مستديمة [2].
2. الطفل معز(15)عام يصف لنا المعاناة الجسدية التي لحقت به نتيجة للرحلة غير الآدمية من سواحل الصومال وصولاً لسواحل محافظة شبوة نهاية العام 2023، يقول لقد أصيب بتقرحات في جسمه وتفطر قدميه بسبب الازدحام الشديد في القارب والسباحة لمسافة طويلة للنجاة بحياته بعد تلقيهم أوامر المهربين بضرورة السباحة حتى لا يقعون في قبضة خفر السواحل اليمنية ثم نقلهم للسكن في أحواش مكتظة بالعشرات من المهاجرين، لا تتوافر فيها أدنى سبل العيش الكريم[3] .

النوع الخامس: الترحيل القسري للمهاجرين :

خلال جائحة كورونا منتصف عام 2020 قامت جماعة الحوثي بنقل أكثر من(15000) مهاجر من المحافظات الشمالية التي تسيطر عليها إلى مناطق الجنوب الخاضع لسيطرة الحكومة الشرعية، وكان النقل بطريقة قسرية بحجة الوباء، وتصنيف المهاجرين كحاملين لفيروس كورونا، فيما قامت السلطات بعدن في مارس 2020 بترحيل نحو(200)لاجئ اثيوبي بمديرية الشيخ عثمان وتم ترحيلهم إلى خارج المحافظة، وفي مايو 2019 رحلت (124)مهاجراً من الجنسية الاثيوبية عبر مطار عدن إلى العاصمة الإثيوبية أديس ابابا .

(1) وفق تقرير مجموعة الخبراء المعنية باليمن التابع للأمم المتحدة: في الفترة بين مارس - يونيو 2019 ان قوات الحزام الأمني بمركز احتجاز بمدينة البريقة بعدن قد قامت بارتكاب حالات اغتصاب واشكال اخرى من العنف الجنسي بما في ذلك اغتصاب خمس نساء واربع فتيات واستخدم التعري القسري ل (12) رجل و(3) اولاد .

(2) برر المجلس الانتقالي عمليات احتجاز الأفارقة أنها تأتي بعد تلقيهم معلومات عن تسلل عناصر مشبوهة بين المهاجرين القادمين من القرن الأفريقي فيما يؤكد مراقبون لحقوق الانسان أن الغاية من وراء ذلك سياسية ارضاء لقوات التحالف لإظهار السيطرة على الهجرة غير النظامية .

(3) هيومن رايتس ووتش : تقول ان الحراس في مركز احتجاز للمهاجرين في حي البريقة بعدن ضربوا واغتصبوا نساء واولاد وارسلوا المئات في قوارب مكتظة إلى البحر .

النوع السادس: الإجبار على التجنيد في صفوف الجماعات المسلحة

تقوم جماعة الحوثي باستغلال المهاجرين من خلال تجنيدهم للقتال في صفوفها منذ خوضها للحروب الست بمحافظة صعدة في مواجهة الحكومة اليمنية خلال الأعوام من (2004-2010) مع استمرارية وقائع التجنيد خلال فترة الحرب الاخيرة المستمرة حتى ما قبل الهدنة المعلنة بين أطراف الصراع مطلع العام 2022 ، حيث يتم استقطاب الأفارقة وتجنيدهم مقابل مبلغ(100)$ في الشهر، كما يتم استخدام المهاجرين واللاجئين في مهام استخباراتية وحربية كنقل الأسلحة والمعدات التموينية، وثق(ACJ)عدد (24) حالة تجنيد خلال العامين (2021-2022) نورد منها حالتين :

جُند من قبل جماعة الحوثي خلال الربع الأول من عام 2021 وعقب تجنيده أرسلته إلى إحدى جبهات القتال بمحافظة مأرب التي قتل فيها بغارة للطيران نهاية العام نفسه.

الضحية/ عبدالفتاح محمد حسين الشيخ (24) عام ، مقديشو، الصومال

الضحية/ قاسم احمد يوسف عيدي (28) عام اثيوبي الجنسية

استقطب المهاجر للتجنيد من قبل جماعة الحوثي منتصف العام 2021 وتم ارساله لأحدى جبهات الحدود التي شارك فيها بالقتال إلى جانب قوات جماعة الحوثي، وقد قتل بتأريخ 2022/2/7

النوع السابع: المخاطر الغير مباشرة

الوفاة في البحار | الوفاة بالغارات الجوية | الوفاة بالالغام الأرضية

a يواجه المهاجرون رحلة شاقة ومحفوفة بالمخاطر، منذ عبورهم البحر في قوارب بدائية تنعدم لوسائل الأمان، وتحمل عشرات الأشخاص ، وهو ما يعرضها للغرق في كثير من الأحيان، خلال العام (2024) رصد(ACJ)عدد(9)حوادث غرق لمهاجرين أفارقة في البحار أودت بحياة المئات منهم، لأسباب كثيرة أهمها الرياح القوية والحمولة الزائدة والقوارب المهترئة، نذكر منها واقعتين :

الواقعة الأولى:

بتاريخ 26/يونيو/2024 انقلب قارب يحمل(260) مهاجر قبالة سواحل اليمن بالقرب من محافظة شبوة ،ما أسفر عن وفاة (56) شخص وفقدان(129) آخرين .

الواقعة الثانية:

بتأريخ 25/يوليو/2024 تعرض زورق للغرق قبالة سواحل تعز كان على متنه (45) لاجئاً لم ينجوا سوى أربعة منهم .

بعد وصول المهاجرين إلى الشواطئ اليمنية، تبدأ مرحلة جديدة من المعاناة، حيث يسافرون لمسافات طويلة غالبًا ما تزيد عن 1000 كم، سيرًا على الأقدام أو في مركبات مكتظة في ظل ظروف قاسية.

يسلك المهاجرون الأفارقة طرقًا معقدة ومعرضة للخطر، معتمدين على عصابات التهريب والاتجار بالبشر التي تستخدم وسائل نقل غير آمنة وغير كافية، تعرض هذه الرحلات المهاجرين للعديد من المخاطر غير المباشرة كالغارات الجوية والألغام الأرضية والأجهزة المتفجرة، نورد في تقريرنا واقعتين :

الواقعة الأولى:

وفاة عشرات المهاجرين حرقاً في مركز احتجاز بصنعاء

بتاريخ 7/مارس/2021 لقي عشرات المهاجرين حتفهم حرقاً في مركز احتجاز للمهاجرين داخل مبنى مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية بشارع خولان وسط صنعاء، أجرى المركز الأمريكي للعدالة بمدينة عدن لقاء مع ناجين من المحرقة بعد شهر من وقوعها حيث اطلعونا على تفاصيل الواقعة بالقول: مركز الاحتجاز يضم ما يقرب من(500) مهاجر داخل هناجر مكتظة تنقصها أفرشة النوم، ومحدودية الطعام وشحة مياه الشرب، مع تعرضهم للانتهاكات اللفظية من قبل الحراس بما فيها الإهانات العنصرية والشتائم المتكررة، والسبيل الوحيد للإفراج دفع مبلغ (200)$ لحراس الأمن، خلال ذلك الأسبوع بدأ المهاجرون بتنظيم إضراباً عن الطعام احتجاجاً على تلك الظروف ، وفي صباح السابع من مارس رفضوا تناول وجبة الإفطار،

وفي الساعة الواحدة مساء عاد الحراس بطعام الغداء لكن المهاجرين أصروا على رفضهم، وحصل حينها اشتباك لحراس الأمن مع المحتجزين الذين أصابوا حارسي أمن بجروح في الوجه، بعدها غادر الحراس وعادوا بعد دقائق برفقة قوة أمن تابعة للحوثيين مجهزين بالأسلحة والمعدات العسكرية، وصعد أحدهم على سطح الهنجر وألقى قنبلة دخانية من إحدى الفتحات أحدثت دخاناً كثيفاً جعلت عيونهم تدمع وتحرق، ثم سمعنا دوي انفجار كبير اندلعت معه النيران في جزء كبير من الهنجر واحرقت الفراشات والأمتعة، وكان الجميع يهرب ويصيح .

يضيف أحد المهاجرين احترق الناس أحياء واضطررت للدوس على جثثهم للهروب، وبعد حوالي(15) دقيقة ساعد الناس خارج الهنجر في كسر الجدران والأبواب ونقلوا العشرات من الجرحى الى المستشفى الجمهوري، والوفيات إلى ثلاجات مستشفى الكويت والثورة ، فيما ذهبت جماعة الحوثي إلى تحميل المنظمة الدولية للهجرة والأمم المتحدة المسؤولية عن الحادثة لعدم توفير ملاجئ إيواء للمهاجرين غير الشرعيين [1].

الواقعة الثانية:

مقتل وجرح العشرات من اللاجئين بقصف الطيران الأمريكي لسجن بصعدة

مساء يوم الاثنين بتأريخ 28/ أبريل/ 2025 وأثناء إعدادنا للتقرير فجعنا بنبأ مقتل(60) وجرح(65) من المهاجرين الأثيوبيين أثناء احتجازهم من قبل جماعة الحوثي بإحدى سجون محافظة صعدة تقول جماعة الحوثي ان الطيران الأمريكي شن غارتين على السجن المكتظ بالمئات من المهاجرين ما تسبب بمقتل وجرح العشرات بجروح عميقة[2] .

منظمة الهجرة الدولية في بيان لها بتأريخ 29/ابريل/2025 قالت انها لم تكن تعمل في مركز الإيواء معربة عن عميق حزنها ازاء الخسائر التي تفيد بوقوع خسائر فادحة بين المهاجرين .

جماعة الحوثي حملت الولايات المتحدة الأمريكية مسؤولية الحادثة [3].

(1) منظمة هيومن رايتس ووتش : اصدرت تقرير بالواقعة حملت من خلاله جماعة الحوثي مسؤولية سقوط عشرات القتلى والجرحى .

(2) محافظ صعدة اللواء هادي طرشان أتهم جماعة الحوثي بارتكاب الجريمة كونها استحدثت سجن للمهاجرين داخل منشأة الأمن المركزي ما عرض حياتهم للخطر، خاصة أن المنشأة تعد هدفاً محتملاً للقصف ، مفيداً أن هذه الجريمة ليست الأولى التي ترتكبها جماعة الحوثي بل سبق لها قصف سجن البحث الجنائي بتاريخ 26/يناير/2022 ما تسبب مقتل وجرح العشرات من المهاجرين ومن معتقلين يمنين .

(3) منظمة العفو الدولية في تقرير لها معتمدة على شهادات ناجين وتحليل لصور الأقمار الصناعية تقول ان غارة جوية امريكية على مركز احتجاز للمهاجرين الأفارقة أ أدت إلى مقتل واصابة العشرات منهم ، وان الهجوم يعد هجوماً عشوائياً ويجب على السلطات الامريكية اجراء تحقيق عاجل .

المرحلة الأخيرة للرحلة

مرحلة عبور المهاجرين للحدود بين اليمن والسعودية والمخاطر التي يتعرضون لها

يُعد اليمن بالنسبة للمهاجرين الأفارقة بمثابة محطة ترانزيت للوصول للسعودية، بعد وصول المهاجرين للسواحل اليمنية يقوم المهربون بفصلهم في مجموعات وفقاً لإثنيتهم الأثيوبية، حيث يتم إيصال التيغرانيين إلى مخيم غير رسمي للمهاجرين يدعى الرقو، وأخذ الأوروم إلى مخيم يسمى الثابت، وكلاهما في محافظة صعدة الواقعة على الحدود الشمالية لليمن مع السعودية، يضم المخيمين آلاف من المهاجرين منهم فئات من الأطفال والنساء .

لتفادي المهاجرين حرس الحدود السعودي يقوم المهربين بإجبارهم على عبور منحدر جبل شاهق يسقط الكثير منهم بسبب خطورته ليتوفوا في الحال، في تقرير لمنظمة هيومن رايتس ووتش تقول انها اجرت مقابلات مع أفارقة عبروا الحدود من اليمن إلى السعودية وانها وثقت (28) حادثة استخدم فيها حرس الحدود السعودي النار على المهاجرين لمنعهم من عبور الحدود .

خلال مرحلة عبور الحدود ينقسم حال المهاجرين إلى ثلاثة اقسام:

القسم الأول:

من يدفع حياته ثمناً للمغامرة اما بالموت بالسقوط من المنحدر أو برصاص حرس قوات الحدود السعودية او بالاعتقال في السجن في ظروف سيئة ثم الترحيل لبلده.

القسم الثاني:

من يفشل في ذلك ويعود مرة أخرى لنقطة التجمع في مخيم الرقو أو مخيم ال ثابت ويقعون ضحايا لشبكات الاتجار بالبشر التي تستغلهم وتجبرهم على الأعمال غير المشروعة في نقل المواد المحظورة ومن يرفض يتعرض للعنف وقد يصل لدرجة القتل.

القسم الثالث:

وهم الأوفر حظاً من يصل للأراضي السعودية ويحظى بفرصة عمل، حيث يقدر أن هناك حوالي (750,000) إثيوبي يعيشون ويعملون في السعودية ، من بينهم (450,000) دخلوا بطريقة غير نظامية.

النتائج

1. تعمل عصابات التهريب والاتجار بالبشر على طول طريق الهجرة الشرقي وفي منأى من العقاب، في ظل غياب أي تنسيق بين حكومات الدول المعنية بالأمر.

2. يفتقر المهاجرين إلى توثيق رسمي وحماية قانونية، ويعتمدون على مساعدات طارئة بدون استدامة، مع تحديات في الحصول على خدمات صحية وقانونية وأمنية.

3. يتعرض المهاجرين الأفارقة على طريق الهجرة الشرقي لعدة انتهاكات منها القتل والتعذيب والاستغلال والابتزاز والاختطاف والاعتداءات الجسدية والجنسية من قبل عدة أطراف وبنسب متفاوتة، تأتي عصابات التهريب في المرتبة الأولى بما نسبته 45 % وفي المرتبة الثانية جماعة الحوثي بنسبة 35 % وفي المرتبة الثالثة من اللاجئين أنفسهم وبنسبة 10 % ونسبة 7 % لقوات المجلس الانتقالي الجنوبي 3 % لقصف طيران وانفجار ألغام وأخرى.

4. خلال الفترة من يناير 2023 وحتى مايو 2025 رصد ووثق المركز الأمريكي للعدالة (661) انتهاك طالت المهاجرين واللاجئين الأفارقة، توزعت بين(197) حالة حرمان من المساعدات الإنسانية والحق في المأوى،(157) حالة سوء معاملة وحرمان من الرعاية الصحية، (96) حالة اختطاف،(53) حالة اعتقال،(60) حالة اعتداء جسدي،(46) استغلال منها(24)استغلال جنسي،(13) حالة تعذيب،(8) حالات اغتصاب،(24) حالة تجنيد،(5) وفيات بسبب الجوع،(2) قتل .

5. الدور الضعيف وغير الملاحظ للمنظمات الدولية او للحكومة اليمنية لتأهيل ورعاية الضحايا الناجين من براثن الموت والاستغلال .

6. تنشط شبكات التهريب والاتجار بالبشر على طول دول الهلال الشرقي، وتستخدم أسلوب دقيق ومعقد في عملياتها، وتجنى ملايين الدولارات سنوياً من وراء ذلك، مع غياب كبير من جانب حكومات تلك الدول في مكافحة شبكات التهريب، أو التنسيق بينها في الحد الأدنى .

7. انخفاض المساعدات من المنظمات الدولية للاجئين الأفارقة بشكل كبير خلال السنوات الأخيرة في اليمن، ساهم في تردي الوضع الاقتصادي ودفع ببعض النساء إلى المشاركة في سكن جماعي مع مهاجرين أخرين من الذكور وقبول استغلالاهن جنسياً مقابل الحصول على الغذاء والسكن .

8. تدفق آلاف المهاجرين سنوياً على اليمن ، ووفاة المئات منهم غرقى في البحار بشكل سنوي، وهو ما تتحمل معه الحكومة اليمنية تبعات اقتصادية وأمنية كبيرة جراء الهجرة الغير شرعية للمهاجرين الأفارقة .

التوصيات :

1. يجب على دول الهلال الشرقي(اثيوبيا- الصومال) معالجة الأسباب الجذرية للهجرة وتعزيز أمن الحدود، ومحاسبة شبكات التهريب، وتعزيز جهود التنسيق بينهم، ونشر التوعية حول مخاطر عصابات الاتجار بالبشر.

2. من اللازم على المجتمع الدولي وحكومات الدول المعنية اتخاذ إجراءات قوية ومستدامة لمكافحة الاتجار بالبشر وحماية حقوق المهاجرين، وأن يتم اتخاذ إجراءات فورية لمكافحة هذه الظاهرة الخطيرة، بما في ذلك اعتقال وتقديم المتهمين إلى العدالة .

3. على المجتمع الدولي والمنظمات المعنية بالهجرة تقديم الدعم الكافي للحكومة اليمنية لتعزيز أمن الحدود وتحسين الوسائل والخدمات الأساسية للمهاجرين حتى تتمكن من القيام بواجبها في مكافحة شبكات التهريب، وتقديم المساعدة للضحايا .

4. يجب على المنظمات الدولية المعنية بحقوق اللاجئين إيلاء المهاجرين على طريق الهجرة الشرقي أولوية قصوى في اعمالها لما يتعرضون له من مخاطر جسيمة، وبالتنسيق مع الحكومة في اليمن .

5. على جماعة الحوثي التوقف عن تجنيد المهاجرين في صفوفها واحتجازهم في مرافق سيئة تهدد حياتهم وتعرضهم للخطر ومحاسبة المسؤولين عن ذلك، وان يكون التوقيف استثنائياً في مراكز تستوفي المعايير الدولية لمعاملة السجناء وفقاً لقواعد مانديلا[1] ، وبإشراف المنظمات الدولية المختصة .

6. على الحكومتين الأثيوبية والصومالية التي يقبع مواطنيها في مراكز الاحتجاز اليمنية التنسيق بشكل عاجل مع الحكومة اليمنية وترتيب العودة الطبيعية لهم عبر المنظمة الدولية للهجرة ودعم إعادة دمج العائدين المتعرضين لصدمات نفسية لدى عودتهم إلى بلدانهم.

(1) قواعد مانديلا: هي إطار عالمي لضمان معاملة السجناء بكرامة وحماية حقوقهم ، وهي مرجع أساسي لأي دولة لتقييم قوانينها وسياستها السجنية .

ACJ AMERICAN CENTER FOR JUSTICE

لماذا؟

في ظل اتساع رقعة الانتهاكات للقانون الدولي لحقوق الانسان والقانون الدولي الإنساني وفي وقت تستمر فيه الجماعات المتطرفة وجماعات العنف المسلحة والسلطات الحكومية بممارسة الانتهاكات وشن الحروب في أكثر من بلد والتي زادت معها معاناة المدنيين وارتكبت من خلالها أبشع الجرائم ضد الإنسانية وخلقت كوارث عديدة ارتفعت على إثرها معدلات تفشي الجريمة وغابت سلطة القانون والمساءلة والعقاب لذلك جاء المركز الأمريكي للعدالة (ACJ) بهدف الدفاع عن حقوق الإنسان والوقوف إلى جانب الضحايا دون تمييز ومناصرة قضاياهم والحد من وقوع المزيد من الانتهاكات بالإضافة إلى تعزيز قيم الديمقراطية والحرية وترسيخ قواعد السلام.

الحرب في اليمن أيضا وما تعيشه من كارثة إنسانية أودت بحياة عشرات الآلاف جلهم من النساء والأطفال, ضمن اسباب تأسيس المركز ليكون ضمن أهم المؤسسات التي تتبنى حماية حقوق الإنسان والدفاع عنها في هذا البلد الذي اثخنته الحروب منذ عدة سنوات .

أين؟

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية الأكثر تأثيرا في صناعة القرار العالمي ، فضلا عن كون أهم المكاتب الرئيسية لدوائر وهيئات وبرامج الأمم المتحدة ومعها المنظمات الدولية وكل مؤسسات حقوق الإنسان ذات الامتداد والتأثير الكبير تتواجد في هذا البلد ،والتي اتخذ منها (ACJ) مقرا لأعماله وأنشطته .

كيف؟

يقوم المركز بالرصد والتحقيق والتوثيق لانتهاكات حقوق الانسان واصدار التقارير وتقديم الدعم القانوني للضحايا بما يضمن عدم افلات الجناة من العقاب .

ان تحريك القضايا الحقوقية في المحافل الدولية والسعي لاستصدار القرارات والمواقف التي تدعم وتناصر ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان لدى المجتمع الدولي وصانعي القرار الأممي, سيكون الركيزة القوية والأساس الذي نعتمد عليه في مواجهة كافة انتهاكات وخروقات القوانين المحلية والاتفاقيات والمعاهدات الدولية.

سيعمل المركز أيضا على العديد من البرامج وسيقدم مجموعة من الأنشطة بما فيها المؤتمرات والندوات وكذلك إصدار التقارير الحقوقية التي تعكس الصورة الحقيقية لواقع حقوق الإنسان ثم العمل عليها بالتنسيق مع المراكز والمنظمات والشخصيات المؤثرة على صناعة القرار الدولي.

من؟

فريق المركز الأمريكي للعدالة (ACJ) هو عبارة عن مجموعة من الخبراء والمتخصصين وذوي النشاطات البارزة الخاصة بالدفاع عن حقوق الإنسان ومناصرة ضحايا الانتهاكات. يمتلك الفريق الكثير من القدرات والعلاقات التي تمكنه من أداء مهامه بالشكل وفقا للمعايير الدولية ، وللمركز عدد من الاستشاريين والباحثين والمحققين الميدانين في الأماكن المستهدفة والداخلة ضمن نطاق عمله.

AMERICAN CENTER FOR JUSTICE

الهروب إلى الموت

تقرير حقوقي يسلط الضوء على الإنتهاكات التي يواجهها
المهاجرين الأفارقة على طريق الهجرة الشرقي

P.O Box 1141 Dearborn
MI 48121 , United States **1(313) 682-5385**

info@acjus.org
www.acjus.org

acjusa acj_usa acj.usa